التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة مع إشارة إلى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
aljubuabidalhamad@tu.edu.iq

الباحث: أحمد محمود دحام
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
ahmadahbaby@gmail.com

المستخلص:

يعتبر مفهوم التنويع الاقتصادي احد من المفاهيم الحديثة التي ظهرت على الساحة الاقتصادية في الآونة الاخيرة، واشارت العديد من الدراسات الى ضرورة تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي وبالأخص في البلدان ذات الطابع الريعي، لما له من اثر واضح في ديمومة النمو الاقتصادي واستقراره، وجعل الاقتصاد اكثر صلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة مع اشارة الى العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠١٧)، وتم التعبير عن التنويع الاقتصادي وفق ثلاث مؤشرات وهي: (مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات، نسب مساهمة القطاعين العام والخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت)، وبعد التحليل الكمي والقياسي للمؤشرات اعلاه لكل بلد على حده، تبين ان الاقتصاد الإماراتي اكثر تنوعاً من الاقتصاد العراقي، حيث استطاعت الإمارات تقليل الاعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير من خلال انخفاض نسب مساهمته في الناتج المحلي وانخفاض صادرات النفط الخام مقارنة بالصادرات غير النفطية، كما ان نسب مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي كانت اكبر من مساهمة القطاع العام، اما في العراق فيحدث العكس اذ لا يزال الاعتماد على القطاع النفطي بشكل كبير وفق جميع المؤشرات المدروسة، وأوصت الدراسة بضرورة استغلال العائدات النفطية العراقية في تنشيط القطاعات الأخرى، من اجل تنويع الصادرات، وتنويع مصادر الدخل، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وعدم الاعتماد على مورد النفط، باعتباره معرض لتغيرات مستمرة تبعاً للسياسات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، اجمالي تكوين رأس المال الثابت.

Economic diversification and its impact on economic growth in the United Arab Emirates with reference to Iraq for the period (2003-2017)

Prof. Dr. Abdul-Razzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Researcher: Ahmed Mahmoud Dahham
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The concept of economic diversification is one of the modern concepts that has emerged in the economic fields in recent times. Many studies pointed to the need to

apply the policies of economic diversification, especially in the countries of the nature of rent, because it has a clear impact on the sustainability and stability of economic growth and makes the economy more solid in facing external shocks. This study aims to measure and analyze the impact of economic diversification on the economic growth of selected the Arab countries (the UAE and Iraq) for the period (2003–2017). The economic diversification was expressed according to three indicators: (the contribution of economic activities to the gross domestic product, Ratio of oil and non-oil exports to total exports Public and private sector contribution to total fixed capital formation). The above indicators were analyzed in which and which the impact of both the second and third indicators on the GDP growth rate during the study period was measured based on the modern standard methods of analyzing and testing time series. After quantitative and standard analysis of the indicators above for each country, it was noted that the UAE economy is more diversified than the Iraqi economy, where the UAE has been able to reduce dependence on the oil sector significantly through the low rates of contribution to the GDP and lower crude oil exports compared to non-oil exports. The contribution rate of the private sector in the GDP was greater than the contribution of the public sector, but in Iraq the opposite occurs as the dependence on the oil sector is still large according to all indicators studied. The study recommends the need to exploit the Iraqi oil revenues in the revitalization of other sectors, in order to diversify exports, diversify sources of income, and raise economic growth rates, and not to rely on the oil resource, as it is subject to continuous changes according to foreign policies.

Keywords: Economic diversification, GDP, exports, gross fixed capital formation.

المقدمة

إنَّ الباحث في العلوم الاقتصادية يدرك تماما ان السبب الأساس الذي نشأ ثم تطور على إثره علم الاقتصاد هو معالجة ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية، والتي تكمن في امرين اساسيين هما ندرة الموارد وتعدد الحاجات البشرية، من هنا بدأت المناداة بضرورة الحفاظ على تلك الموارد عن طريق الاستغلال الامثل لها بشكل منطقي وعقلاني بغية المحافظة عليها اطول فترة ممكنة من الزمن. وتعتمد البلدان النامية والعربية منها على وجه الخصوص اعتماداً شبه تام على الموارد الطبيعية كمصدر رئيس للدخل، وإذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي، فقد سعت العديد من بلدان العالم ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي، وكان الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي، ويعد العراق احد اهم البلدان النفطية في العالم، ولكنه بالرغم من امتلاكه معظم أو بعض مقومات النهوض التي تؤهله من أن يكون في مصاف البلدان المتطورة اقتصادياً، الا انه لا يزال يعتمد بدرجة أساسية على قطاع النفط وعائداته، الأمر الذي جعله معرض على الدوام للتقلبات التي تحصل في أسعار النفط الخام والتي تنعكس بصورة واضحة على تراجع الأداء الاقتصادي، لذا ينبغي انتهاج سياسات اقتصادية فاعلة تهدف الى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، وبناء قاعدة اقتصادية قوية متحررة من مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للدخل.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة الدراسة في أن غالبية البلدان العربية والنفطية منها على وجه الخصوص تعتمد سلعة النفط كأساس لتسيير اقتصاداتها، ويشكل هذا الامر خطورة كبيرة على الاقتصاد برمته، فالاعتماد على سلعة معينة يجعل من الاقتصاد اسيراً للتغيرات التي تحدث في سوق تلك السلعة، كالتغير في سعرها مثلاً، يضاف الى ذلك ان النفط يعد سلعة استراتيجية دولية، وبذلك يشكل الاعتماد عليه خطورة اكبر من الاعتماد على سلع اخرى، وما حدث في الاقتصاد العراقي وبالأخص بعد الصدمة التي تعرض لها عام ٢٠٠٣ جراء الاحتلال الامريكي ادى الى زيادة الاعتماد على القطاع المذكور وإهمال باقي القطاعات، ويعد هذا الامر بحد ذاته مشكلة اساسية تستوجب الوقوف عليها ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الإمارات العربية المتحدة استطاعت من تحقيق مستوى مرتفع من التنويع الاقتصادي وهذا ما ساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي، بينما لم يستطع العراق من تحقيق ذلك.

أهمية البحث: تستمد الدراسة اهميتها من اهمية موضوعة التنويع الاقتصادي التي بدأت تتزايد يوماً بعد يوم، وضرورة تطبيقها خصوصا في بلدان الريع النفطي، إذ إن الواقع يظهر أن الاقتصاد المتنوع يكون أكثر قوة وصلابة تجاه الازمات والتقلبات الاقتصادية من الاقتصاد احادي الجانب، وهذا ما نلاحظه على الاقتصاد الإماراتي.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

١. بيان أهمية التنويع الاقتصادي.
٢. تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في بلدان عينة الدراسة.
٣. قياس أثر القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في البلدان باستخدام انموذج (Autoregressive-Distributed Lag Model) وفق منهجية (التكامل المشترك) في الأجل القصير، لبلدان عينة الدراسة.

حدود البحث:

١. الحدود الزمانية: تتضمن الحدود الزمنية للدراسة المدة (٢٠٠٣-٢٠١٧).
٢. الحدود المكانية: تتضمن حدود الدراسة المكانية بلدان نامية مختارة وهي (الإمارات، العراق).

منهجية البحث: اعتمدت الدراسة استخدام أسلوب تحليلي يستند الى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، من خلال تحليل تطور البيانات خلال مدة الدراسة، واستقراء الواقع الاقتصادي لكلا البلدين، وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال مدة الدراسة وتتبع تطوراتها، ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك، فضلاً عن استخدام التحليل الاقتصادي الكمي (القياسي) الذي ركز على الجوانب التطبيقية بالاعتماد برنامج (Eviews.10) في طرق القياس الحديثة المتمثلة بتحليل السلاسل الزمنية واختبارات السكون والتكامل المشترك وأنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات، كما تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية في التطبيق القياسي، مستندين إلى البيانات والإحصاءات المأخوذة من التقارير الرسمية للمنظمات الدولية (البنك الدولي، وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة التخطط العراقية/الجهاز المركزي للإحصاء) والتي تخدم موضوع الدراسة، كما تم جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة من المراجع والكتب والرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة في الدوريات، والوثائق المتاحة، ومواقع الأنترنت التي تناولت البلدان المختارة سواء مصادر عربية أو اجنبية.

هيكلية البحث: تضمنت الدراسة ثلاثة محاور خصص الأول منها لدراسة الإطار النظري للتنويع والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، فيما خصص المحور الثاني لبيان درجة التنوع في كلا البلدين من خلال عدة مؤشرات، فيما تضمن المحور الثالث تطبيق الاختبارات القياسية على البلدان عينة الدراسة، ثم اختتمت الدراسة بالعديد من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما

اولاً. مفهوم التنويع الاقتصادي: التنويع لغةً اسم مصدر نَوَّعَ، ينوِّع، تنويعًا، فهو مُنوِّع، والمفعول مُنوَّع، ونَوَّعَ الأَشياءَ: صنَّفها وجعَلَها أَنواعاً.(معجم المعاني الجامع، ٢٠١٩: ١)، إنّ استعمال مصطلح التنويع الاقتصادي في بداية ظهوره في الادبيات الاقتصادية كان لغرض تخفيف وتجنب المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في الاوراق المالية، ويمكن بيان مفهوم التنويع الاقتصادي في الاصطلاح الاقتصادي عموما بأنه عدم التركيز على قطاع اقتصادي واحد، وتتعدد تقسيمات القطاعات الاقتصادية باختلاف الغرض من التقسيم، والتقسيم الرئيسي لتلك القطاعات حسب الأنشطة الاقتصادية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات...الخ، (بخيت وعطيوي، ٢٠١٧، ٨٥٠) وتعرف سياسة التنويع الاقتصادي بأنها السياسة التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات السلعية التي قد تخضع لتقلبات السعر والحجم أو الانخفاضات في الاسعار العالمية، إذ أن التنويع الاقتصادي له اثر كبير في التقليل من المخاطر، على الرغم من انه ليس الدافع الرئيسي لقيام الحكومات بالاتجاه لتلك الاستراتيجية، فالهدف منه انما يعود الى محاولة التقليل من مشاكل اخرى مثل انخفاض معدلات النمو، ونقص الحوافز العامة والخاصة لتراكم رأس المال البشري، ونقص القدرة التنافسية في التصنيع وما إلى ذلك، واحتمال حدوث الصدمات والتأثيرات الريعية المختلفة تجعل من الضروري للدول أن تسعى إلى استراتيجيات التنويع الاقتصادي (Hvidt, 2013: 5)

ويمكن تلخيص اهمية التنويع الاقتصادي بالنقاط التالية:

١. يؤدي التنويع الاقتصادي الى الوقاية من اعراض ما يعرف بـ (المرض الهولندي) وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجات القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما قطاعي الصناعة (الشمري، ٢٠٠٨: ١٨٣).
٢. يسهم التنويع في تقليل المخاطر الاستثمارية، إذ أن عملية توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الانشطة في بلد معين من شأنه أن يقلل من مخاطر تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها وبالتالي خلق بيئة استثمارية آمنة نسبياً. (الخطيب، ٢٠١٤: ٦).
٣. يؤدي التنويع في الاقتصاد الى زيادة القيمة المضافة، اذ يعمل على تعزيز الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات قطاع معين ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها وبالتالي تحقيق النمو المستدام (Cherif & Fuad, 2014: 3)
٤. تمكين القطاع الخاص من المشاركة في العملية الانتاجية وتفعيل دور الاستثمار الخاص ومنحه الفرصة كي يلعب دور مهم وفعال في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية سعياً لإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي كإنتاج السلع والخدمات، وزيادة حجم الصادرات، وتقليل الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة (Hamidato & Alssafiah, 2017: 76).

ثانياً. الإطار النظري للنمو الاقتصادي: إن عمليات البحث في النمو الاقتصادي ومحاولة ابراز مفاهيم محددة له ليست وليدة اليوم، بل مرت بفترات متعاقبة بدءاً من الاقتصادي العربي ابن خلدون (١٣٧٧م) مروراً باقتصاديي المدرسة الكلاسيكية امثال ادم سميث وديفيد ريكاردو ثم تلتهم افكار متعاقبة الى يومنا هذا، اذ أوضح ابن خلدون ان المجتمعات تمر بمراحل متعاقبة من التطور، تبدأ بمرحلة الرعي ومن ثم الزراعة، تعقبها مرحلتي الصناعة فالتجارة ثم الخدمات. (الإقداحي، ٢٠٠٩: ١٥٠) ونظراً لتعدد الدراسات حول النمو الاقتصادي فقد تعددت التعاريف لهذا المصطلح، ويقصد بالنمو الاقتصادي هو تلك الزيادة الحاصلة في الدخل القومي، أو أنه يشير الى الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لدولة ما، ويؤدي بالتالي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويمكن اعتباره مؤشراً عاماً لقياس مدى تقدم النشاط الاقتصادي لأي بلد. (سوانينبيرج، ٢٠٠٨: ١٨٧)، ويرى البروفيسور واين نافزيجر (Wayne Nafziger) الاستاذ في جامعة كنساس الامريكية، ان النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادات في الإنتاج أو الدخل الفردي في اي بلد، وعادة ما يتم قياس الإنتاج من خلال الناتج القومي الإجمالي (GNP) وهو إجمالي ناتج الاقتصاد من السلع والخدمات أو إجمالي الدخل القومي (GNI)، وقد يأتي النمو الاقتصادي مقترناً بعمليات التنمية الاقتصادية. (Nafziger, 2006: 15) كما ويعرف النمو لاقتصادي بأنه الزيادة المتواصلة في متوسط دخل الفرد نتيجة لزيادة معدلات نمو الناتج الاجمالي، اذ ان الزيادة المستمرة في حجم السكان تعني نمو حاجياتهم للسلع والخدمات المختلفة وبذلك تنشا الحاجة الى التوسع والزيادة في الانتاج في سبيل المحافظة على مستوى المعيشة، وعند حدوث زيادة في الانتاج مساوية لنسبة الزيادة في حجم السكان فلا يمكن القول بانه هناك نمواً اقتصادياً، بل يعرف ذلك بأنه توسعاً اقتصادياً، اما اذا حصلت زيادة في الناتج القومي الاجمالي بنسبة اكبر من زيادة اعداد السكان، عند ذلك يمكن القول بأن نمواً اقتصادياً قد حدث (شهاب، ٢٠٠٧: ٨٦).

طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي: تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي وهيكل الصادرات من الأمور المهمة لديمومة النمو الاقتصادي، هذا ما توصلت اليه العديد من الدراسات التطبيقية الدولية، فأكدت أن للتنويع الاقتصادي في الدول النامية دوراً بارزاً في تخفيف حدة التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق معدلات نمو ايجابية تدوم لمدة طويلة، والمهم هنا التأكيد على أهمية تنويع هيكل الاقتصاد في ديمومة النمو الاقتصادي، فالتغير التكنولوجي مثلا يعمل على ايجاد قطاعات اقتصادية جديدة ويساهم في تقليص قطاعات أخرى ذات تكنولوجيا أقل تطوراً، ويتفاعل التغيير التكنولوجي مع التغيرات في الطلب ويؤدي بالتالي الى احداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية في البلد (تقرير التنمية العربية، ٢٠١٨: ٦٥).

المحور الثاني: تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الإمارات والعراق

سيتم في هذا المحور تحليل العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي في الإمارات والعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، من خلال ثلاثة مؤشرات للتعبير عن درجة التنوع في كل بلد، وكما يلي:

١. نسب مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي.
٢. مساهمة القطاع الخاص في تكوين اجمالي رأس المال الثابت مقارنة بالقطاع العام.
٣. نسبة الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات لكلا البلدين.

الجدول (١): مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) (GDP)	مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الاجمالي	النسبة المئوية %	مساهمة القطاعات الاخرى في تكوين الناتج	النسبة المئوية %
2003	124346	31458	25	92888	75
2004	147824	43271	29	104553	71
2005	180617	62139	34	118478	66
2006	222117	83336	38	138781	62
2007	257916	87636	34	170280	66
2008	315475	116843	37	198632	63
2009	253547	69231	27	184316	73
2010	289787	90141	31	199646	69
2011	350666	136542	39	214124	61
2012	374591	146314	39	228277	61
2013	390108	143995	37	246113	63
2014	403137	137551	34	265586	66
2015	358135	78140	22	279995	78
2016	357045	68931	19	288114	81
2017	382575	85242	22	297333	78

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر التالية:

١. بيانات البنك الدولي ٢٠١٩: https://www.albankaldawli.org

٢. الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء/الإمارات: http://fcsa.gov.ae/ar-ae

من خلال تتبع النسب والارقام الواردة في الجدول (١)، يظهر ان مساهمة القطاع النفطي في عام ٢٠٠٣ بلغت (٣١٤٥٨) مليون دولار وبنسبة ٢٥% فيما كانت مساهمة القطاعات الاخرى (٩٢٨٨٨) مليون دولار وبنسبة ٧٥% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الإمارات، ثم استمرت النسب بين الارتفاع والانخفاض طيلة فترة الدراسة، حتى وصلت ادنى نسبة مساهمة للقطاع النفطي خلال المدة المدروسة في عام (٢٠١٦)، اذ بلغت مساهمته (٦٨٩٣١) مليون دولار وبنسبة ١٩% فقط، مقارنة بباقي القطاعات التي بلغت (٢٨٨١١٤) مليون دولار وبنسبة ٨١% من الناتج المحلي الاجمالي، ويعود السبب في ذلك الى حرص الإمارات وعملها الدؤوب على تنويع قاعدتها الاقتصادية لأدراكها خطورة الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، فضلاً عن انها تتميز ببيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة نسبياً، تجعلها قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي بالرغم من حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة (عميرة، ٢٠٠٢: ٢-٣).

اما المؤشر الثاني والذي يوضح الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات من خلال تتبع النسب الواردة في الجدول (٢)، يظهر جلياً مدى انخفاض نسب الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات في الإمارات خلال مدة الدراسة.

الجدول (٢): الصادرات النفطية وغير النفطية واجمالي الصادرات في الإمارات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) (مليون دولار)

السنوات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية %	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غير النفطية %	اجمالي الصادرات
2003	29183	43.7	37573	56.3	66756
2004	38801	42.7	52149	57.3	90950
2005	55079	47.0	62208	53.0	117287
2006	70100	48.2	75467	51.8	145567
2007	73816	41.3	104790	58.7	178606
2008	102087	42.7	137126	57.3	239213
2009	67876	35.4	123926	64.6	191802
2010	74638	35.0	138901	65.0	213539
2011	79573	26.3	222463	73.7	302036
2012	86016	23.9	273712	76.1	359728
2013	85640	23.1	285388	76.9	371028
2014	88855	22.2	310715	77.8	399570
2015	53836	14.9	307417	85.1	361253
2016	45559	12.6	315067	87.4	360626
2017	65641	17.1	318403	82.9	384044

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

a. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2017, p19-20.
b. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014, p16-17.
c. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009, p16-17.

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول (٢) ان صادرات الإمارات في عام ٢٠٠٣ بلغت (٦٦٧٥٦) مليون دولار، شكلت الصادرات النفطية نسبة (٤٣,٧%) منها وبقيمة (٢٩١٨٣) مليون دولار، اما الجزء المتبقي من اجمالي الصادرات فكان من نصيب الصادرات غير النفطية والتي شكلت نسبة (٥٦,٣%)، وبلغت قيمتها (٣٧٥٧٣) مليون دولار. ثم اتجهت نسب مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات الى الارتفاع بعد ذلك حتى وصلت اعلى نسبة مساهمة في عام ٢٠١٦ وبنسبة (٨٧,٤%) وبلغت قيمتها (٣١٥٠٦٧) مليون دولار، فيما تقلصت الصادرات النفطية في ذات العام بشكل كبير وبلغت نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات (١٢,٦%) فقط، وبقيمة بلغت(٤٥٥٥٩) مليون دولار.

اما المؤشر الثالث والذي يوضح مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت مقارنة بالقطاع العام في الإمارات، والموضح في الجدول (٣) في ادناه:

الجدول (٣): اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الإمارات للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) (مليون دولار)

السنوات	القطاع العام	نسبة مساهمة القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص	اجمالي تكوين رأس المال
2003	12732.5	46.3	14785.0	53.7	27517.5
2004	13785.0	46.7	15747.0	53.3	29532.0
2005	15905.5	43.7	20520.0	56.3	36425.5
2006	19023.0	44.4	23779.9	55.6	42802.9
2007	21400.1	33.1	43320.3	66.9	64720.4
2008	31759.1	40.1	47419.0	59.9	79178.1
2009	39724.7	49.5	40481.1	50.5	80205.8
2010	35625.3	45.4	42854.4	54.6	78479.7
2011	36255.6	44.6	45031.7	55.4	81287.3
2012	35355.8	43.1	46744.9	56.9	82100.7
2013	36658.9	48.7	38575.9	51.3	75234.8
2014	47202.1	52.7	42285.9	47.3	89488.0
2015	47808.8	52.0	44129.3	48.0	91938.1
2016	46447.9	50.0	46489.0	50.0	92936.9
2017	48446.0	51.0	46477.0	49.0	94923.0

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على: بيانات البنك الدولي ٢٠١٩ على الرابط التالي:
https://www.albankaldawli.org

يظهر من بيانات الارقام والنسب الواردة في الجدول (٣) ان نسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت لغالبية الاعوام بين ٢٠٠٣-٢٠١٧ تفوق (٥٠%)، حيث وصل اعلى نسبة مساهمة في عام ٢٠٠٧ بنسبة (٦٦,٩%) بواقع (٤٣٣٢٠,٣) مليون دولار مقارنة مع (٣٣,١%) مساهمة القطاع العام وبقيمة (٢١٤٠٠,١) مليون دولار، واستمرت تلك النسب بمسار متذبذب بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة اخرى، ويلاحظ انه في عام ٢٠١٧ اصبحت نسبة مساهمة القطاع الخاص (٤٩%) بواقع (٤٦٤٧٧) مليون دولار مقارنة بنسبة (٥١%) للقطاع العام وبقيمة بلغت (٤٨٤٤٦,٠) مليون دولار، ورغم انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص على حساب القطاع العام في الاعوام الاخيرة، الا ان نسب الانخفاض ضئيلة جداً ولا يزال القطاع الخاص يلعب دوراً ريادياً في الاقتصاد الإماراتي، ويعود السبب في ذلك الى السياسة الاقتصادية التي تطبقها دولة الإمارات، وسعيها الدؤوب لتهيئة مناخ مناسب للقطاع الخاص (وزارة الاقتصاد، ٢٠١٠: ٢٩).

اما فيما يخص الاقتصاد العراقي، فيمكن التعرف على اهم المؤشرات من خلال الجداول التالية:

المؤشر الاول: مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول (٤): مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الجارية) (GDP)	القطاع النفطي مليون دينار	نسبة المساهمة %	القطاعات الاخرى مليون دينار	نسبة المساهمة %
2003	29585788.6	20349772	69	9236016.6	31%
2004	53235358.7	30808541.6	58	22426817.1	42%
2005	73533598.6	42379784.7	58	31153813.9	42%
2006	95587954.8	59018094.5	62	36569860.3	38%
2007	111455813.4	59018094.5	53	52437718.9	47%
2008	157026061.6	87166401.2	56	69859660.4	44%
2009	130643200.4	55998048.1	43	74645152.3	57%
2010	162064565.5	72905000.1	45	89159565.4	55%
2011	217327107.4	115256423.7	53	102070683.7	47%
2012	254225490.7	83805694.2	33	170419796.5	67%
2013	273587529.2	116852335.9	43	156735193.3	57%
2014	266332655.1	93811856.9	35	172520798.2	65%
2015	194680971.8	65194040.7	33	129486931.1	67%
2016	196924141.7	67400216.2	34	129523925.5	66%
2017	225722375.5	88664813	39	137057562.5	61%

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الاحصائية لسنوات مختلفة.

يتضح من بيانات الجدول (٤) آنفاً انه بعد العام ٢٠٠٣ انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي، بالرغم من الزيادة الملحوظة في الناتج المحلي الاجمالي، اذ يلاحظ من الجدول اعلاه زيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بنسبة ٧٩%، فبلغت قيمته (٥٣٢٣٥٣٥٨,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٤ بعد ان كانت (٢٩٥٨٥٧٨٨,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٣، يتزامن ذلك مع انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج، فيلاحظ انه خلال العامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ اصبحت نسبة مساهمة القطاع المذكور في الناتج المحلي بالأسعار الجارية ٥٨%، ثم استمرت نسب المساهمة بين الارتفاع والانخفاض الى ان سجلت نسبة ٤٣% في عام ٢٠٠٩، ولا يعود السبب في ذلك الى انخفاض الانتاج من النفط بل بسبب اثار الازمة المالية العالمية التي حطت ظلالها على الاقتصاد العراقي، بالرغم مما قامت به وزارة المالية العراقية من اجراءات في موازنة ٢٠٠٨ (البكري، ٢٠١٤: ٢٥)، بالمقابل يلاحظ تحسن نسب مساهمة القطاعات الاخرى مقارنة بقطاع النفط في الناتج المحلي بالأسعار الجارية في العراق، فوصلت اعلى نسبة مساهمة في العام ٢٠١٥ والتي بلغت ٦٧% كما مبين في الجدول(٤) اعلاه، ويعد هذا من الامور الايجابية.

اما المؤشر الثاني والذي يوضح الصادرات النفطية وغير النفطية الى اجمالي الصادرات من خلال تتبع النسب الواردة في الجدول (٥) ادناه.

الجدول (٥): الصادرات النفطية وغير النفطية واجمالي صادرات العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)
(مليون دينار)

السنوات	الصادرات النفطية	النسبة/اجمالي الصادرات %	الصادرات غير النفطية	النسبة/اجمالي الصادرات %	اجمالي الصادرات
2003	14256024	94.1	893016	5.9	15149040
2004	25792203	96.0	1073767	4.0	26865970
2005	34738912	99.8	71981	0.2	34810893
2006	44692155	99.8	93888	0.2	44786043
2007	49488415	97.5	1273825	2.5	50762240
2008	75708973	99.6	316145	0.4	76025118
2009	45989190	99.7	143910	0.3	46133100
2010	60359130	98.3	1045980	1.7	61405110
2011	97117020	99.7	257400	0.3	97374420
2012	109708940	99.7	352132	0.3	110061072
2013	104192594	99.6	446578	0.4	104639172
2014	98297298	94.8	5417236	5.2	103714534
2015	57429237	85.5	9763122	14.5	67192359
2016	51634488	93.3	3718572	6.7	55353060
2017	70720320	93.9	4586816	6.1	75307136

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

a. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2017, p19-20.
b. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014, p16-17.
c. OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2009, p16-17.

يتضح من خلال البيانات والنسب في الجدول (٥) ان الصادرات النفطية الى مجموع الصادرات تتجاوز نسبة (٩٠%) طيلة مدة الدراسة باستثناء عام ٢٠١٥ حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي الى (٨٥%)، ويعزى سبب الانخفاض ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى هبوط سعر برميل النفط إلى ما يقارب (٤٤) دولار للبرميل الواحد عام ٢٠١٥ مقارنة مع سعره البالغ (٩٤) دولار عام ٢٠١٤. (البنك المركزي، ٢٠١٥: ٨٨)

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول (٥) مدى اعتماد العراق على القطاع النفطي، ويعد هذا من الامور السلبية في الاقتصاد العراقي مما يجعله أكثر عرضة للتقلبات الحاصلة في اسعار النفط.

اما المؤشر الثالث والذي يوضح مساهمة القطاع الخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت مقارنة بالقطاع العام بالأسعار الجارية في العراق، والموضح في الجدول (٦) في ادناه: اذ يتضح أن نسبة مساهمة القطاع الخاص كانت (١٨,٣%) في بداية فترة الدراسة وتحديدا في العام ٢٠٠٣، وبقيمة (٤٠١٦٢٥) مليون دينار، مقابل نسبة مساهمة للقطاع العام بلغت (٨١,٧%) وبقيمة (١٧٩٧٤٢٥) مليون دينار.

الجدول (٦): اجمالي تكوين راس المال الثابت بالأسعار الجارية في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)
(مليون دينار)

السنوات	القطاع العام	نسبة مساهمة القطاع العام %	القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص %	اجمالي تكوين رأس المال الثابت
2003	1797425	81.7	401652	18.3	2199077
2004	2487718	87.0	370089	13.0	2857807
2005	9743477	95.7	438885	4.3	10182362
2006	16013395	94.7	897759	5.3	16911155
2007	6861040	91.1	669365	8.9	7530405
2008	22455103	96.6	785436	3.4	23240539
2009	12083560	89.7	1387682	10.3	13471242
2010	24173486	92.1	2079291	7.9	26252777
2011	25723085	91.1	2511908	8.9	28234993
2012	33274364	87.2	4865508	12.8	38139871
2013	45086546	81.9	9950130	18.1	55036676
2014	41889616	75.0	13947787	25.0	55837403
2015	33838564	66.8	16812009	33.2	50650573
2016	41665267	69.1	18648400	30.9	60313667
2017	40632682	66.2	20745734	33.8	61378416

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية ٢٠١٧، ص، ٥١٤.
٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق ٢٠١٦، ٢٠١٨، ص ١٨.
٣. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية لأجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق ٢٠١٧، ٢٠١٩، ص ١٨.

وشهدت الاعوام التي تلت عام ٢٠٠٣ انخفاضاً واضحاً لنسب مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت، نتيجة لسياسة الباب المفتوح التي اتبعتها سلطة الائتلاف والتي أدت الى اغراق السوق العراقية بالبضائع الأجنبية التي تمتاز بانخفاض اسعارها مقارنة بالبضائع المحلية، وأدى ذلك إلى تراجع دور القطاع الخاص الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، والاتجاه نحو امكانية تحقيق الربح السريع لينحسر اهتمامه في جانب استيراد للسلع الاستهلاكية، ومن ثم تراجع مساهمته في تكوين راس المال الثابت (الطعان وعبد، ٢٠١٧، ٤٥). وشهدت الاعوام الخمس الاخيرة (٢٠١٢-٢٠١٧) تحسناً ملحوظاً في نسب مساهمة القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام في اجمالي

تكوين رأس المال حيث ارتفعت النسبة من (٨,٩%) في العام ٢٠١١ الى (١٨,١%) عام ٢٠١٣ وبلغ حجم الزيادة (٧،٤٣٨،٢٢٢) مليون دينار، ثم استمرت تلك النسب في الارتفاع حتى بلغت اقصاها في عام ٢٠١٧ بنسبة (٣٣,٨%) بمقدار (١٣٦٧٧٣٣٧،٦) مليون دينار، ويعود السبب في هذا الارتفاع الملحوظ الى اتخاذ العراق خطوات جادة باتجاه تعزيز دور القطاع الخاص، حيث شرَّع في عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار رقم (١٣) والذي يهدف الى تشجيع الاستثمار واستخدام التقانة الحديثة وتشجيع القطاعين الخاص والاجنبي من خلال تقديم التسهيلات الممكنة لغرض بناء المشاريع الاستثمارية، وتعزيز قدرة المشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون للمنافسة في الاسواق العالمية، وتشير البيانات الواردة في تقارير (دائرة السياسات الاقتصادية والمالية التابعة لوزارة التخطيط) أنه حتى العام ٢٠١٠ تم انجاز (٧٦) ملف استثماري، وتأهيل (١٨) شركة صناعية. (وزارة التخطيط، ٢٠١٤: ٤١)

المحور الثالث: قياس أثر التنويع على النمو الاقتصادي في الإمارات والعراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)

- **توصيف متغيرات الدراسة:**

الجدول (٧): تسمية المتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	المتغير
تابع	GDP	الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي)
مستقل	Xp1	الصادرات النفطية
مستقل	Xp2	الصادرات غير النفطية
مستقل	Xn1	تكوين راس المال الثابت (العام)
مستقل	Xn2	تكوين راس المال الثابت (الخاص)

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على متغيرات الدراسة.

اولاً. نتائج الاختبارات القياسية (الإمارات):

١. **اختبار استقرارية المتغيرات:** ان الخطوة الأولى في تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية المعدة للتقدير تتمثل بإجراء اختبار جذر الوحدة للوقوف على مدى استقرار السلاسل الزمنية بواسطة الرسم البياني واختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)، بل وكشرط اساس لإجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration) ولتجنب النتائج الزائفة لطريقة المربعات الصغرى وللحصول على تفسيرات اقتصادية دقيقة، سيتم اجراء اختبار ديكي-فولر الموسع لمعرفة ما اذا اكانت السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج ساكنة او لا وكما مبين في الجدول التالي (٨)

الجدول (٨): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بواسطة ديكي فولر الموسع (ADF) الإمارات

اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF) لبيانات الامارات						
At Level (عند المستوى)					الاختبار	المتجه
GDP	Xp1	Xp2	Xn1	Xn2		
-1.78466	-2.56987	-0.60233	-0.999392	-1.9227	t-Statistic	قاطع فقط
0.3718	0.1217	0.8405	0.7225	0.3135	Prob.t	
no	no	no	no	no	Stationarity	
-1.65446	-2.17044	-2.45493	-2.579221	-2.01335	t-Statistic	قاطع واتجاه عام
0.7167	0.4678	0.3401	0.2929	0.5412	Prob.t	
no	no	no	no	no	Stationarity	
1.31632	-0.09548	2.063913	1.603623	0.718721	t-Statistic	بدون قاطع واتجاه عام
0.9438	0.6332	0.9855	0.9659	0.8584	Prob.t	
no	no	no	no	no	Stationarity	
At First Difference (عند الفرق الاول)						
GDP	Xp1	Xp2	Xn1	Xn2	الاختبار	المتجه
-3.45728	-3.73048	-2.58648	-3.153099	-2.57678	t-Statistic	قاطع فقط
0.0282	0.0176	0.1201	0.0547	0.1238	Prob.t	
**	**	no	*	no	Stationarity	
-3.8036	-4.15254	-2.47674	-7.716887	-3.07619	t-Statistic	قاطع واتجاه عام
0.052	0.0306	0.3316	0.0007	0.155	Prob.t	
*	**	no	***	no	Stationarity	
-2.8841	-3.84468	-1.87713	-2.4821	-2.33557	t-Statistic	بدون قاطع واتجاه عام
0.0076	0.001	0.0599	0.0177	0.0244	Prob.t	
***	***	*	**	**	Stationarity	

Notes: a: (*) Significant at the 10 %; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

تشير نتائج الجدول (٨) اعلاه ومن خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (GDP, Xp1, Xp2, Xn1, Xn2) كانت غير مستقرة عند المستوى، لذلك تم اخذ الفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الاصلية للمتغيرات وتبين أن جميع المتغيرات قد استقرت عند مستوى معنوية (١% و٥% و١٠%) وبذلك ستكون جميع المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواءً كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام.

٢. **نتائج تقدير معلمات (مرونات) الاجل القصير:** بعد اجراء اختبار ديكي فولر الموسع على البيانات اعلاه وبيان استقرارية البيانات، يمكن الان اجراء اختبار تقدير قيم ومرونات المتغيرات في الاجل القصير كما في الجدول (٩)

الجدول (٩): نتائج تقدير الاجل القصير بين متغيرات الدراسة -الإمارات

المتغيرات	المرونات	الخطأ المعياري	قيمة اختبارt	مستوى الدلالة Prob.t
Xp1	1.484223	0.053509	27.73777	0.0000
Xp2	0.727179	0.062822	11.57515	0.0000
Xn1	0.673084	0.300965	2.236423	0.0316
Xn2	0.887756	0.143425	0.611858	0.0545
CointEq(-1)	-0.499165	0.085557	-5.834284	0.0000
R^2= 0.98		Adj.R^2= 0.97		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

من نتائج الجدول (٩) اعلاه الخاصة بنتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (Xp1, Xp2, Xn1, Xn2) في الاجل القصير تبين ان العلاقة بين (Xp1) و(GDP) هي طردية ومعنوية عند مستوى (1%) اي ان زيادة الصادرات النفطية بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١,٤٨) وحدة، اما العلاقة بين (Xp2) و(GDP) فهي طردية ومعنوية عند مستوى (١%) اي ان زيادة ايرادات الصادرات الغير نفطية بمقدار وحده نقدية يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٧٢)، اما العلاقة بين بين (Xn1) و(GDP) فهي طردية ومعنوية عند مستوى (5%) اي ان زيادة تكوين راس المال الثابت-العام بمقدار وحدة نقدية واحده يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٦٧)، اما المتغير (Xn2) فهو يرتبط بعلاقة طردية مع (GDP) اي ان زيادة تكوين راس المال الثابت-الخاص بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (٠,٨٨) وحدة وتبين ان معلمة تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) هي سالبة ومعنوية وبلغت (-0.499165) وهذا يعني ان (٥٠%) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، أو بعبارة أخرى أن حوالي (٥٠%) من عدم التوازن في صدمة السنة الأخيرة تم تصحيحه في السنة الحالية مما يعني ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، كما نلاحظ ان القوة التفسيرية (R^2) للأنموذج المقدر بلغت (٠,٩٨) أي أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر(Xp1, Xp2, Xn1, Xn2) تفسر حوالي (98%) من التغيرات في المتغير التابع (GDP) أما الـ (2%) المتبقية فهي متغيرات عشوائية لم يأخذها النموذج بنظر الاعتبار، وهذه المتغيرات تمثل تأثيرات المتغير العشوائي على المتغير التابع.

ثانياً. نتائج الاختبارات القياسية (العراق):

١. **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بواسطة ديكي-فولر الموسع:** من خلال اختبار ديكي-فولر الموسع لمتغيرات الدراسة في العراق والموضحة في الجدول (١٠) تبين ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (GDP ,Xp1, Xp2 , Xn1 , Xn2) كانت غير مستقرة عند المستوى ، لذلك تم اخذ الفروق الأولى (First-difference) للسلسلة الاصلية للمتغيرات وتبين أن جميع المتغيرات قد استقرت عند مستوى معنوية (١% و٥% و١٠%) وبذلك ستكون جميع المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام

الجدول (١٠): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بواسطة ديكي فولر الموسع (ADF)-العراق

اختبار ديكي –فولر الموسع (ADF) لبيانات العراق						
At Level (عند المستوى)					الاختبار	المتجه
GDP	Xp1	Xp2	Xn1	Xn2		
-1.62358 0.4453 no	-1.94653 0.3039 no	-1.64019 0.4376 no	-1.073453 0.6919 no	-0.42996 0.8765 no	t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع فقط
-2.17616 0.4554 no	-1.58791 0.7447 no	-2.46515 0.3365 no	-3.483675 0.9922 no	-1.96187 0.5668 no	t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع واتجاه عام
0.740778 0.8628 no	-0.0886 0.6356 no	-1.11311 0.2278 no	1.144405 0.9247 no	1.156195 0.9251 no	t-Statistic Prob.t Stationarity	بدون قاطع واتجاه عام
At First Difference (عند الفرق الاول)						
GDP	Xp1	Xp2	Xn1	Xn2	الاختبار	المتجه
-2.72284 0.0965 *	-3.05014 0.0562 *	-3.95058 0.0133 **	-6.409062 0.0002 ***	-1.68881 0.4116 no	t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع فقط
-2.76616 0.2316 no	-3.06336 0.1544 no	-5.06553 0.009 ***	-6.236911 0.0015 ***	-2.89554 0.0978 *	t-Statistic Prob.t Stationarity	قاطع واتجاه عام
-2.49861 0.0171 **	-3.10153 0.0048 ***	-3.95344 0.0008 ***	-5.270208 0.0001 ***	-0.6514 0.4154 no	t-Statistic Prob.t Stationarity	بدون قاطع واتجاه عام

Notes: a: (*)Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

٢. **نتائج تقدير معلمات (مرونات) الاجل القصير:** بعد اجراء اختبار ديكي فولر الموسع على البيانات اعلاه وبيان استقرارية البيانات، يمكن الان اجراء اختبار تقدير قيم ومرونات المتغيرات في الاجل القصير كما في الجدول (١١).

الجدول (١١): نتائج تقدير الاجل القصير بين متغيرات الدراسة-العراق

المتغيرات	المرونات	الخطأ المعياري	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة Prob.t
Xp1	1.558294	0.031026	50.22529	0.0000
Xp2	0.594504	0.159604	3.724867	0.0009
Xn1	1.275782	0.100197	10.73664	0.0000
Xn2	1.013697	0.730115	1.388407	0.0000
CointEq(-1)	-0.034865	0.001883	-18.51711	0.0000
R^2= 0.99		Adj.R^2= 0.99		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

من نتائج الجدول (١١) اعلاه الخاصة بنتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (Xp1, Xp2, Xn1, Xn2) في الاجل القصير تبين ان العلاقة بين (Xp1) و(GDP) هي طردية ومعنوية عند مستوى (١%) اي ان زيادة الصادرات النفطية بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١,٥٥) وحدة، اما العلاقة بين (Xp2) و (GDP) فهي طردية ومعنوية عند مستوى (١%) اي ان زيادة ايرادات الصادرات غير النفطية بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار(٠,٥٩)، اما العلاقة بين (Xn1) و(GDP) فهي طردية ومعنوية عند مستوى (١%) اي ان زيادة تكوين راس المال الثابت-العام بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١,٢٧) وحدة، اما المتغير (Xn2) فهو يرتبط بعلاقة طردية مع (GDP) اي ان زيادة تكوين راس المال الثابت-الخاص بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (١,٠١) وحدة نقدية، وتبين ان معلمة تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) هي سالبة ومعنوية وبلغت (٠,٠٣٤٨٦٥-) وهذا يعني ان (٣%) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل، وبعبارة أخرى أن حوالي (٣%) من عدم التوازن في صدمة السنة الأخيرة تم تصحيحه في السنة الحالية مما يعني ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، كما نلاحظ ان القوة التفسيرية (R2) للأنموذج المقدر بلغت (٠,٩٩) أي أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر(Xp1, Xp2, Xn1, Xn2) تفسر حوالي(٩٩%) من التغيرات في المتغير التابع (GDP) أما الـ (١%) المتبقية فهي متغيرات عشوائية لم يأخذها النموذج بنظر الاعتبار، وهذه المتغيرات تمثل تأثيرات المتغير العشوائي على المتغير التابع.

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة القياسية من نتائج يمكن اجراء المقارنة التالية بين الإمارات والعراق من خلال الجدول التالي:

الجدول (١٢): مقارنة اثار متغيرات الدراسة على نمو الناتج المحلي في الإمارات والعراق

المتغيرات	الإمارات	العراق
الصادرات النفطية	١,٤٨	١,٥٥
الصادرات غير النفطي	٠,٧٢	٠,٥٩
القطاع العام	٠,٦٧	١,٢٧
القطاع الخاص	٠,٨٨	١,٠١

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على نتائج اختبار (ARDL) ومخرجات برنامج Eviews.10.

من الجدول (١٢) اعلاه يتضح ما يلي:

١. إن أثر الصادرات النفطية على الناتج المحلي الاجمالي في العراق أكبر منه في الإمارات، اما في حالة الصادرات غير النفطية فيلاحظ العكس حيث ان أثر الصادرات غير النفطية على نمو الناتج المحلي في الإمارات أكبر منه في العراق، ما يعني ان العراق يعتمد بشكل أكبر من اعتماد الإمارات على الصادرات النفطية.
٢. بمقارنة أثر اجمالي تكوين رأس المال الثابت على الناتج المحلي الاجمالي للقطاعين العام والخاص في الإمارات والعراق يتبين ان أثر القطاع العام على الناتج المحلي الاجمالي في العراق أكبر منه

في الإمارات، اي ان للقطاع الخاص في الإمارات دور أكبر مما هو عليه في العراق، مما يعني ان الاقتصاد الإماراتي أكثر تنوعاً من الاقتصاد العراقي.

الاستنتاجات:

١. يسهم التنويع الاقتصادي في تخفيض حدة التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي وإطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة، فالتغير التكنولوجي مثلاً يعمل على ايجاد قطاعات اقتصادية جديدة ويسهم في تقليص قطاعات أخرى ذات تكنولوجيا أقل تطوراً، ويتفاعل مع التغيرات في الطلب ويؤدي بالتالي الى احداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية في البلد.

٢. من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الإمارات خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ تبين تراجع نسب مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج مقارنة بمساهمة القطاعات الاخرى طيلة مدة الدراسة، ويعد هذا الامر مؤشراً ايجابياً.

٣. من خلال تحليل دور القطاعين الخاص والعام في تكون اجمالي رأس المال الثابت في دولة الإمارات العربية المتحدة، تبين ان نسبة مساهمة القطاع الخاص تفوق ٥٠% في اغلب سنوات المدة المدروسة، ويعد هذا الامر ايضاً من الامور الايجابية للسياسات المتبعة.

٤. من خلال تحليل هيكل الصادرات في الإمارات خلال مدة الدراسة، اتضح ان نسب مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات يفوق بكثير مساهمة الصادرات النفطية، وخاصة في الاعوام الاخيرة من مدة الدراسة.

٥. على الرغم من أن نتائج المؤشرات في الإمارات كانت ايجابية واستطاعت تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، الا ان الاقتصاد الإماراتي تأثر تأثيراً واضحاً بالأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، مما ادى الى تراجع وتيرة النمو الاقتصادي عام ٢٠٠٩.

٦. من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ تبين ان القطاع النفطي لا يزال يحتل المرتبة الاولى في نسب المساهمة، رغم تراجع مساهمته في الآونة الاخيرة، وبالمقابل اظهرت النسب تراجعاً للعديد من القطاعات الانتاجية كالقطاع الزراعي والصناعة التحويلية وتدهوراً في البنى التحتية وعدم وجود سياسات وخطط اقتصادية وفق رؤىً واضحة.

٧. من خلال تحليل دور القطاعين الخاص والعام في تكون اجمالي رأس المال الثابت في العراق، تبين ان القطاع الخاص سجل تحسناً ملحوظاً في السنوات الاخيرة من خلال دوره في تكوين اجمالي رأس المال الثابت، الا ان تلك النسب لم تتجاوز (٥٠%) طيلة مدة الدراسة، ولا يزال القطاع العام يمثل النسبة الاعلى بنسبة تفوق (٦٠%) في عام ٢٠١٧.

٨. من خلال تحليل هيكل الصادرات في العراق تبين ان القطاع النفطي لا يزال يهيمن على أجمالي الصادرات في العراق وبنسب تفوق ٩٠% خلال مدة الدراسة، الامر الذي ينعس سلباً على اداء الاقتصاد العراقي ويجعله أثر عرضةً للصدمات الخارجية.

التوصيات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن صياغة مجموعة من التوصيات تتمثل بما يلي:

على الرغم مما احرزته الإمارات من تطورات ملحوظة في مجال تطبيق سياسة التنويع الاقتصادي والتخلي عن صفة الاقتصاد الريعي، الا ان الاعتماد على تصدير النفط الخام لا يزال قائم، الامر الذي يدعو الى بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق ميزات أفضل والارتقاء باقتصادها أكثر فأكثر.

١. يتوجب على القائمين على شؤون الاقتصاد في الإمارات العربية وضع خطط مستقبلية من اجل حماية الاقتصاد الإماراتي من الازمات المفاجئة كالتي حدثت عام ٢٠٠٨.
٢. الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بيها الاقتصاد العراقي وتسخيرها في تنويع القاعدة الاقتصادية من اجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط فقط، وذلك عن طريق استغلال وتوظيف الأموال المتولدة من قطاع النفط في تفعيل قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل قطاع الزراعة، والسياحة لاسيما الدينية، والصناعات التحويلية، فضلا عن تطوير البنى التحتية والتي تمثل القاعدة الأساس التي تعتمد عليها القطاعات والأنشطة الاقتصادية.
٣. العمل على تنويع الصادرات من خلال اقامة صناعات انتاجية ذات قيمة عالية موجهة للتصدير، والعمل على تنويع صادرات النفط لتشمل المنتجات المكررة اضافة الى النفط الخام، ويتم ذلك من خلال انشاء مصافٍ جديدة لتكرير النفط وتطوير المصافي القائمة لما يتضمنه هذا الامر من دور بارز في إنعاش الميزان التجاري على الأقل في الأجل الطويل.
٤. ضرورة العمل على توفير مناخ استثماري جيد من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتحقق ذلك بتوفير الاستقرار السياسي والأمني، اضافة الى تقديم تسهيلات للشركات الاستثمارية لغرض الاستثمار في المشاريع التي لا يمكن للاقتصاد الوطني حالياً القيام بها، وإعطاء صلاحية للحكومات المحلية بتشريع قوانين للاستثمار بما يلائم وطبيعة المحافظة نفسها، والذي من شأنه إنعاش وتطوير القطاعات التي تتميز بها كل مدينة عن الأخرى.
٥. تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق توفير المستلزمات الضرورية وتوفير بيئة مناسبة له من خلال تشريع قوانين وإصدار تعليمات على غرار المعمول به في الدول المتقدمة، وتقديم التسهيلات والإعفاءات من اجل طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب، وجعل القطاع الخاص شريكاً أساسيا ومهما للقطاع العام في عملية تنويع الهيكل الاقتصادي.
٦. ضرورة العمل على انشاء صناديق سيادية لغرض الاستفادة من الفوائض المالية في حالة ارتفاع اسعار النفط، اذ يعمل انشاء مثل هذه الصناديق على الحد من تأثير الصدمات الخارجية ومواجهة انخفاض اسعار النفط بين فترة واخرى.
٧. وأخيراً على الحكومة العراقية تبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم، تتلاءم مع طبيعة العراق وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والدينية من اجل تحقيق ديمومة النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء دولة تليق بالشعب العراقي تنسجم مع ما يملكه العراق من ثروات تفتقر أليها اغلب بلدان العالم.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. الإقداحي، محمود هشام، (٢٠٠٩)، معالم الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
٢. البنك المركزي العراقي، (٢٠١٥)، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.

٣. الشمري، د.مايح شبيب، (٢٠٠٨)، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٠، العدد ٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
٤. بخيت، أ.د حيدر نعمة، عطيوي، عباس فاضل، (٢٠١٧)، واقع التنويع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٤، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد ٣، جامعة الكوفة، العراق.
٥. تقرير التنمية العربية، (٢٠١٨)، الاصدار الثالث، التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.
٦. سوانينبيرج، اوجست، (٢٠٠٨)، الاقتصاد الكلي، ترجمة خالد العامري، الطبعة الاولى، الهيئة العربية لدار الكتب والوثائق القومية، الجيزة، مصر.
٧. شهاب، السيد عباس هشام علوي، (٢٠٠٧)، معالم الفكر التنموي الامام علي ابن ابي طالب (ع) نموذجاً، الطبعة الاولى، دار العصمة للنشر، البحرين.
٨. عميرة، د.محمد سعد، (٢٠٠٢)، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، الإمارات.
٩. معجم المعاني الجامع: www.almaany.com
١٠. وزارة الاقتصاد، (٢٠١٠)، التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية، ادارة التخطيط ودعم القرار، ابوظبي، الإمارات.
١١. وزارة التخطيط، (٢٠١٤)، التقرير الاقتصادي العراقي، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، وزارة التخطيط، بغداد، العراق.
١٢. البكري، جواد كاظم، بحث منشور، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٥ على الرابط التالي:
http://www.uobabylon.edu.iq/publications/humanities_edition14/humanities_ed14_6.doc

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Hvidt, Martin, (2013), Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, Economic diversification in GCC countries.
2. Cherif, Reda, Fuad Hasanov, (2014), Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions, IMF work paper.
3. Hamidato, Mohamed Nasser, Baqaas Alssafiah, (2017), Economic diversification in Algeria, Global Journal of Economic and Business (GJEB), University Echahid Hamma Lakhdar-ElOued, Algeria.
4. Nafziger, E. Wayne, (2006), Economic Development, fourth edition, Cambridge University, London, England.